الفصل السادس

القدس في المفاوضات

عطا السيد فتوح الشعراوي

قضية القدس هي مفتاح السلام في الشرق الأوسط، وهي من أكثر القضايا استعصاءً وتعقيدًا، إذ لا يمكن التوصل إلى حلول سياسية، سواء دائمة، أو مؤقتة، للصراع العربي ـ الإسرائيلي، دون حل تلك القضية التي تمثل معالم القضية الفلسطينية مجتمعة، فهي، **أولًا**: قضية وطنية على صعيد الأرض والاحتلال بمعناه الواسع، **وثانيًا**: قضية إنسانية، على صعيد التهجير والاضطهاد للسكان، وحرمانهم من حق تقرير مصيرهم، **وثالثًا**: قضية دينية، على صعيد المقدسات وحمايتها، وحق الوصول إليها والحريات الدينية، **ورابعًا**: قضية قانونية، على صعيد السيادة القانونية والولاية العامة للدولة على الأرض والسكان، **وخامسًا**: قضية إستراتيجية، إذ للقدس اعتبارات جيو ـ سياسية، وجيو ـ اقتصادية، كونها تتوسط فلسطين، وتربط شمالها بجنوبها، وتسهّل علاقة انسيابية مرنة بين الساحل الفلسطيني، ومرتفعاته الداخلية، وهو ما يجعل مسألة القدس حاسمة في رسم معالم مستقبل الصراع.

احتلت «إسرائيل» منطقة القدس الشرقية، خلال حرب عام ١٩٦٧، ومضت في تطبيق تصوّرها لتهويد المدينة بالكامل، وأعلنتها «عاصمة أبدية موحدة» لها، معتبرة أن القرار ٢٤٢ لا يشمل القدس، ثم شرعت في تغيير معالم المدينة الجغرافية، والديموغرافية، والاقتصادية، بهدف خلق واقع جديد على الأرض، يستحيل معه التفاوض حول القدس.

اليوم، القدس مدينة مطوَّقة بغلاف أسمنتي، طوله ١٨١ كلم، يتخلله ٢٦ حاجزًا عسكريًّا، من بينها حاجز قلنديا، الذي بات معبرًا حدوديًّا بين الضفة والقدس، ويتعين على من يعبره من الاتجاهين أن يحصل على تصاريح عبور، اعتبارًا من آذار/ مارس ٢٠٠٦، وبلغت مساحة الاستيطان في محافظة القدس ٤٤ كلم٢، أي ما نسبته ١٣٪ من أراضي المحافظة موزعة على ٢٦ مستوطنة. أما داخل القدس، فإن السلطات البلدية تصنِّف أكثر من ٢٠,٠٠٠ منزل فلسطيني على أنها غير شرعية، وهي قابلة للهدم.

بات التوصل إلى اتفاق عادل، يضمن الحقوق الفلسطينية أمرًا صعبًا، تحت وطأة الإجماع والإصرار الإسرائيلي على احتلال القدس، والسيطرة عليها، بشكل أو بآخر، ومع سطوة استمرار الاستيطان، والمصادرة، والاستيلاء والحرمان من الخدمات، وسحب الهويات المقدّسية من أهلها، وفي ظل تأييد أمريكي مطلق لما تقوم به إسرائيل من فرض للأمر الواقع بالقدس على الصعيدين الديني، والسياسي.

إن صعوبة ملف القدس تتبدى لنا من خلال التعرف على مواقف الأطراف المختلفة من قضية القدس، ومدى التباين في تلك المواقف، ومن خلال استعراض المسيرة التفاوضية حول القدس، وذلك على النحو التالي:

أولًا: المواقف المختلفة من قضية القدس

(أ) الموقف الفلسطيني.

(ب) الموقف الإسرائيلي.

(ج) الموقف العربي والإسلامي.

(د) المواقف الدولية.

● **(أ) الموقف الفلسطيني[١]:**

وهو ليس موحدًا حيث إن تباينًا بين الموقفين الشعبي والرسمي، فالموقف الشعبي يتمسك بفلسطين وطنًا لشعب فلسطين، كما كانت عبر العصور، وبالقدس كاملةً، بكل أكنافها، عاصمةً لفلسطين، وقلبها النابض، وهو الأمر الذي طالبت به «تحالف الفصائل الفلسطينية» المقيمة في دمشق، في مارس/ آذار ٢٠٠١، مؤتمر القمة العربي، المنعقد في عمان، حيث أكدت على ضرورة «توفير كل ما يمكّن الشعب الفلسطيني من تحقيق هدفه الوطني، ألا وهو طرد، وكنس الاحتلال من الضفة، وقطاع غزة، وأن القدس عاصمة فلسطين، دون قيد أو شرط».

بينما جاءت بداية الموقف الرسمي الفلسطيني، الذي أعطى الضوء الأخضر لكيفية معالجة قضية القدس في مشاريع السلام العربية عام ١٩٧٤، حيث أقر المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثانية عشرة، المنعقدة في القاهرة، برنامج النقاط العشرة، كبرنامج سياسي مرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي لم يحدد مفهومه للأرض الفلسطينية المحتلة، ولا الوسائل الممكنة لتحرير هذه الأرض، وتم التأكيد عليه في بيان المجلس الوطني، في دورته التاسعة عشرة، في الجزائر في ١٥/ ١١/ ١٩٨٨، الذي نص على «ضرورة تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية على قاعدة قراريْ مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وقيام دولة فلسطينية فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف»[١٤]. وهو ما تم التأكيد عليه بوضوح، أكثر في بيان المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته العشرين، في الجزائر في ٢٢/ ٩/ ١٩٩١ «أن من أسس ومنطلقات السلام، الانسحاب الإسرائيلي التام من الأراضي الفلسطينية المحتلة، عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف» وهو ما اعتبر تراجعًا وتنازلًا من قبل «منظمة التحرير الفلسطينية» عن مواقفها السابقة، التي كانت تؤكد، كما في البند السابع عشر من «الميثاق الوطني الفلسطيني»، الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة في القاهرة في ١٧/ ٧/ ١٩٦٨. على «أن تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧،

وقيام إسرائيل باطل من أساسه، مهما طال الزمن، لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني، وحقه الطبيعي في العيش في وطنه[٢].

استمر مسلسل التراجع، والتنازلات في قضية القدس، رغم التمسك بالحقوق العامة للشعب الفلسطيني، ومن ذلك الموافقة على مشاركة أهالى القدس في الانتخابات التشريعية لسلطة الحكم الذاتي، عبر صناديق البريد، وليس ميدانيًا، في دوائر انتخابية في القدس الشريف (القدس الشرقية)، والأفكار التي قدمت من جانب السلطة الفلسطينية، وتتضمن مشاريع تقاسم وظيفي وسلطوي، وسياسي، مقابل المطالبة بتنازلات ـ لم تتحقق ـ من الطرف الإسرائيلي.

كما طرح الفلسطينيون، أو شاركوا في صياغة عدد من الأطروحات، والمبادرات الرسمية، أو غير الرسمية لدفع عملية التسوية، تضمنت مقترحات، وتصورات، بشأن قضية القدس، ومن ذلك:

١ـ نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، في ٢٥ يونيو/ حزيران ٢٠٠٠، مشروعًا فلسطينيًا للتسوية النهائية، على أساس ما أسمته «قائمة مطالب عرفات للسلام»، وقد تضمن عدة نقاط، من بينها أن توضع القدس العربية (الشرقية) تحت السيادة الفلسطينية الكاملة، وتكون عاصمة فلسطين، مع بقاء الحي اليهودي وحائط البراق «حائط المبكى»، وحي المغاربة، تحت السيادة الإسرائيلية، فضلًا على القدس الغربية، ومستوطنات معاليه أدوميم وجيلو وراموت[٣].

٢ـ وثيقة «إيلون ـ نسيبة»، التي توصل إليها رئيس المخابرات الإسرائيلي السابق «عامي إيلون»، و«سري نسيبة»، رئيس جامعة القدس في ٦ أغسطس/ آب ٢٠٠٢، ونصت الوثيقة على اعتبار القدس مدينة مفتوحة وعاصمة للدولتين.

● (ب) الموقف الإسرائيلي، سواء الرسمي أو الشعبي يجمع على أن إبقاء القدس عاصمةً موحدةً لإسرائيل تحت سيادتها، من القضايا الرئيسة لإسرائيل[٤].

لقد لخص وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه دايان، في العام ١٩٦٨، الموقف الإسرائيلي في قضية القدس، في ثلاث نقاط[٥]:

- القدس لن تعود مجزأة.
- توفير حرية الوصول للأماكن المقدسة لجميع الأديان.
- تحكم كل ديانة أماكنها المقدسة.

وقد سار على منهج دايان جميع المسؤولين في إسرائيل، ابتداءً من إسحاق رابين، وشمعون بيرس، منذ «أوسلو» ١٩٩٣. فقد كان رابين يرى أن هناك «القدس العليا»، وهي المدينة المقدسة القديمة، داخل حدود السور العثماني التاريخي، وأن هناك «القدس الصغرى»، وهي أحياء القدس الشرقية المحتلة، في جغرافية البلدية العربية (١٩٦٧)، أما «القدس الكبرى» فهي ما يجمع بين القدس الغربية، والشرقية، بما فيها المدينة المقدسة القديمة. أما شمعون بيرس، فكان يتحدث عن أربعة ملفات في قضية القدس، الملف السياسي المغلق، ويسجل بأنها عاصمة أبدية موحدة

لإسرائيل، وملف ديني، لإدارة الأماكن المقدسة، بين الأديان الثلاثة مع حرية الوصول إليها، وملف بلدية، تؤدى من خلاله وظائف وخدمات مشتركة، تحت مظلة بلدية واحدة، تجمع تحت جناحها فرعين لبلديتين اثنتين، فلسطينية وإسرائيلية، أما عن الملف الرابع فهو **ملف اقتصادي ـ سياحي**، ولكن باعتبارها «مدينة إسرائيلية»!

بينما قال إيهود أولمرت، عندما كان رئيسًا لبلدية القدس: إن المجلس البلدي وضع نفسه في سباق مع الزمن السياسي، وذلك على قاعدة قطع الشك باليقين، على أن وحدة القدس، والسيادة أبدية لدولة إسرائيل عليها. أما رئيس وزراء إسرائيل السابق، إيهود باراك، فقد أكد، في انتخابات الكنيست عام ١٩٩٩، «بأن الحزب سيحافظ على القدس، موحدة إلى الأبد، وأنه لن يوافق أبدًا، على العودة إلى حدود عام ١٩٦٧».

ـ إيهود أولمرت نفسه قال في ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٧، حين كان رئيسًا للوزراء: «إن القدس عاصمة موحدة، وغير مقسَّمة، وهي عاصمة إسرائيل، إلى الأبد، وليس من قوةٍ قادرةٍ على تغيير هذا الواقع». إن رؤية «أولمرت» تقوم على إبقاء القدس موحدة، على أن تكون بلدة «أبو ديس»، القريبة من القدس، عاصمة الدولة الفلسطينية الموعودة، وبالمقابل يتعهد أولمرت بأن تبقى البلدة القديمة للقدس ـ مساحتها أقل من كيلو متر مربع ـ التي تضم المسجد الأقصى، وكنيسة القيامة، وحائط البراق (المبكى)، في متناول المؤمنين تحت السيادة الإسرائيلية[٦].

لقد تعددت النماذج، والمقترحات الإسرائيلية، لكن دونما خروج عن الخطوط الرئيسية للإستراتيجية، التي سبق أن طرحها «دايان» في العام ١٩٦٨، وكان من أبرز هذه النماذج، نموذج الفاتيكان داخل الدولة الإيطالية، بمعنى وضع إطار خاص للتعامل مع المدينة المقدسة القديمة (كيلومتر مربع واحد)، داخل إطار المدينة الإسرائيلية، بالإضافة إلى توسيع حدود المدينة، وتوزيع «الحصص الجغرافية»[٧].

● **(ج) الموقف العربي والإسلامي**

هنا نجد التباين، أيضًا بين المواقف الشعبية، والمواقف الرسمية، فالشعوب العربية والإسلامية تؤكد أن القدس عاصمة فلسطين، ولها أهمية إسلامية خاصة، وأن فلسطين أرض إسلامية لا يحق لأحد أن يتنازل عنها أو يساوم عليها. ومن القوى، والمؤتمرات، والروابط، التي أكدت على خصوصية القدس، وعدم المساومة عليها، ما يلي[٨]:

ـ فتوى مؤتمر علماء فلسطين الأول المنعقد في القدس عام ١٩٣٥.

ـ فتوى علماء العراق عام ١٩٣٧.

ـ فتوى علماء نجد عام ١٩٣٧.

ـ فتاوى علماء الأزهر الشريف، في الأعوام ١٩٤٧، ١٩٥٦، ١٩٧٩.

ـ فتوى المؤتمر الدولي الإسلامي، المنعقد في باكستان، عام ١٩٦٨.

ـ فتوى علماء المسلمين، في سبتمبر/ أيلول ١٩٨٨.

كل تلك الفتاوى تؤكد على عدم التفريط في أي ذرَّة من أرض فلسطين، وعلى خصوصية مدينة القدس في الصراع، وحرمة التنازل عنها، أو الإقرار بسيادة إسرائيل عليها.

ـ تشكيل **المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس**، الذي تأسس عام ١٩٥٣، في مدينة القدس من علماء ومفكرين، من مختلف أنحاء العالم، وأصبح مقره في عمان، في أعقاب الاحتلال الصهيوني للقدس، وهو يرفض أي مشروع لتدويل القدس، أو إلغاء هويتها الإسلامية.

ـ **المؤتمر القومي ـ الإسلامي**، الذي عقد في بيروت في ١٠/ ١٠/ ١٩٩٤، رفض «التسويات المطروحة لإنهاء الصراع العربي الصهيوني، وإغلاق ملف القضية على نحوٍ يهدر حقوق شعب فلسطين، وضرورة متابعة تحرير فلسطين، والجولان، وجنوب لبنان».

ـ **المؤتمر العام للأحزاب العربية**، الذي تأسس، في عمان، ١٩٩٦، وضم (٧٦) حزبًا عربيًّا، ورأى في بيانه، في مؤتمره الثاني، في بيروت عام ١٩٩٩ بأن «الإجراءات التي يقدم عليها العدو الصهيوني في القدس هي إجراءات باطلة، وغير شرعية»، وأكد «حق الشعب الفلسطيني التاريخي في العودة إلى وطنه، وإقامة دولته على تراب الوطن، وعاصمتها القدس».

ـ **المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس**، الذي تأسس، في عمان، عام ١٩٩٦، حيث دعا في البيان الختامي للمؤتمر الثاني، الذي عقد في عمان، في ٢٢/ ١١/ ٢٠٠١، الحكومات العربية والإسلامية إلى «إعادة القدس وفلسطين إلى الموقع الذي تحتله في عقيدة الأمة، باعتبارها الأرض المقدسة والمباركة، أولى القبلتين، ومسرى النبي ﷺ، ومعراجه، وموطن الرسالات السماوية، والحضارات الإنسانية»[٩].

أما المواقف الرسمية العربية والإسلامية، فهي متوافقة، وداعمة للموقف الرسمي الفلسطيني المتراجع في قضية القدس، كما جاء في قرارات القمم العربية والإسلامية المختلفة التي صدرت بعد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، حيث وافقت هذه الدول على قرار (٢٤٢)، وبدأت تطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، ومنها القدس الشرقية، وقيام دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشريف[١٠].

بعد خروج قوات «منظمة التحرير الفلسطينية» من بيروت، عقد مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية، مؤتمر قمة في فاس، وأصدروا في ٩/ ٩/ ١٩٨٢ مشروعًا عربيًّا للسلام، وبالنسبة إلى وضع القدس، فقد أكد مشروع السلام العربي على:

(أ) ضرورة انسحاب «إسرائيل» من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

(ب) قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

(ج) ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان.

كما نص البيان الختامي، الصادر عن القمة العربية غير العادية في القاهرة، بتاريخ ٢١/ ١١/ ٢٠٠٠، على «دعم موقف دولة فلسطين، الذي يستند إلى التمسك بالسيادة على القدس الشرقية، بما فيها الحرم القدسي الشريف، وجميع الأماكن المقدسة، الإسلامية والمسيحية، التي تشكل جزءًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالقدس الشريف عاصمة لدولة فلسطين المستقلة».

في عام ٢٠٠٢ أجازت قمة بيروت «المبادرة العربية للسلام»، التي قدمها الملك عبد الله بن عبد العزيز، ونصَّت على قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية. ولا تزال هذه المبادرة هي الخيار الذي تؤكد عليه القمم العربية، إلى الآن دون كلل، أو ملل[١١].

● **(د) المواقف الدولية**

يمكن تصنيف المواقف الدولية إلى ثلاثة مواقف رئيسية[١٢]:

الأولى: مواقف منسجمة مع الموقف الرسمي العربي، كموقف «منظمة الوحدة الأفريقية»، والموقف الروسي، فهما يؤكدان على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية.

في ١٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٢، طرح الزعيم السوفييتي آنذاك، ليونيد بريجينيف، مبادرة نصَّت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك «القدس الشرقية». وقد رحبت «منظمة التحرير الفلسطينية»، والدول العربية بهذا المشروع، الذي لا يختلف في جوهره مع مشروع السلام العربي.

الثانية: مواقف خاصة، كالموقف الأوروبي، الذي أعلنته الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية، عام ١٩٨٠، (إعلان البندقية) الذي نص على أن «تعترف الدول الموقعة بالأهمية الخاصة التي تكتسبها قضية القدس، بالنسبة لكل الأطراف المعنية، وأنها لا تقبل أي مبادرة تتخذ من جانب واحد، وتستهدف تغيير وضعية القدس، وأن أي اتفاق يخص وضعية المدينة ينبغي أن يضمن للجميع حق حرية الدخول إلى الأماكن المقدسة».

في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٨، أعد الاتحاد الأوروبي وثيقة داخلية جديدة، تضمنت برنامج عمل يتعلق بمسيرة السلام، هدفها وقف عمليات فرض الأمر الواقع التي تنفذها إسرائيل في القدس والضفة الغربية، وتوجه الاتحاد إلى دول العالم لممارسة الضغط على إسرائيل كي توقف الاستيطان وتعيد فتح «بيت الشرق» الفلسطيني في القدس الشرقية المحتلة، وتعمل على إنجاز اتفاق سلام مع الفلسطينيين، في سنة ٢٠٠٩، وأكدت الوثيقة على أن التسوية بشأن القدس ينبغي أن تجعل منها عاصمة للدولتين، كأساس لفكرة قيام الدولة الفلسطينية[١٣].

كذلك موقف الفاتيكان، الذي لم يعترف بإسرائيل إلا في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣، وذلك بعد توقيع «اتفاق أوسلو»، في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣، وقد جاء في الاتفاق بين إسرائيل والفاتيكان ما نصه: «يرى الفاتيكان وإسرائيل في مدينة القدس أهمية خاصة»، وعليه فلم يضمن الاتفاق أي تأكيدات على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في مدينة القدس، ولا أي اعتراف بالسيادة العربية على الأماكن المقدسة الإسلامية.

يطالب الفاتيكان بتدويل المدينة، مع وجود إدارة عربية على القسم الشرقي منها، وإدارة إسرائيلية على الجانب الغربي منها، على أن يتم وضع دستور خاص للمدينة من قبل الأمم المتحدة، وأن تؤلف هيئة دولية للإشراف على هذا التطبيق.

الثالثة: الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل، والذي تجسد بوضوح حين صوت أعضاء الكونجرس الأمريكي

في أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٩٥، على قرار نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس، باعتبارها عاصمة الدولة العبرية، الذي يجب أن تتواجد فيها السفارات والهيئات الدبلوماسية، وذلك في مدة لا تتعدى عام ١٩٩٩، على نحو غير مسبوق في التوافق إذ وافق نحو (٣٧٤) صوتًا، مقابل (٢٧) فقط رفضوا ذلك، وحصل هذا القرار نفسه في مجلس الشيوخ الأمريكي على موافقة مشابهة إذ وافق نحو (٩٣) صوتًا مقابل (٥) أصوات فقط، رفضوا القرار[١٤].

تتبنى واشنطن فكرة «التدويل»، كحلٍّ ملائم لقضية القدس، على أن يتم ذلك من خلال مفاوضات الحل النهائي، لتحديد مستقبل مدينة القدس، وطرحت العديد من المقترحات بشأن القدس من أبرزها ما يلي:

(أ) في نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، قدم وزير الخارجية وليم روجرز مشروعًا أمريكيًا دعا فيه كلًّا من الأردن و«إسرائيل» إلى الاتفاق حول القدس، وفق المبادئ التالية[١٥]:

١ـ بقاء القدس موحدة، وعدم وجود قيود على حرية تنقل الأشخاص، والبضائع.

٢ـ عدم وجود قيود على حرية الوصول للمدينة، من أية ديانة، أو جنسية.

٣ـ تراعي الترتيبات الإدارية للمدينة الموحدة مصالح جميع السكان، ومصالح اليهود والمسلمين، والمسيحيين.

(ب) في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، قدمت مجموعة دراسة الشرق الأوسط في «معهد بروكنجر» الأمريكي للسلام، في واشنطن، مشروعًا شاملًا لحل مشكلة الشرق الأوسط، وفيما يتعلق بالقدس دعا المشروع إلى:

١ ـ الوصول الحر لجميع الأماكن المقدسة، ويكون كل مكان مقدس تحت وصاية من دينه.

٢ ـ إلغاء الحواجز التي تقسّم المدينة، وتمنع الانتقال من أي جزء منها.

٣ ـ الحكم السياسي الذاتي الواسع في القدس، لكل مجموعة وطنية، إذا أرادت، ضمن المساحة التي تكون فيها أكثرية.

٤ ـ دعا الرئيس الأمريكي، رونالد ريجان، في مبادرته، التي أعلنها في ١/ ٩/ ١٩٨٢، إلى أن تبقى مدينة القدس غير مجزَّأة، وأن يتقرر وضعها النهائي عن طريق التفاوض.

كانت تلك المرة الأولى التي يتحدث فيها رئيس أمريكي عن استثناء أراض محتلة عام ١٩٦٧م من المفاوضات، الأمر الذي يؤكد التوافق الأمريكي مع الرغبات والسياسات الإسرائيلية، لاعتبار «القدس الموحدة» عاصمة أبدية لدولة «إسرائيل»، طبقًا لقرار ضم القدس، الذي أصدره رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، مناحيم بيجين، في يونيو/ حزيران ١٩٨١.

(ج) في ٢٣ يونيو/ حزيران ٢٠٠٠ نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية نص وثيقة أمريكية، تكشف استعداد «إسرائيل» للانسحاب من ٩٠٪ من الضفة والقطاع، ونقلها للسيادة الفلسطينية الكاملة. والموافقة على أن يخضع نهر الأردن، والجسور المقامة عليه، والأحياء العربية في القدس، في النهاية، لسيطرة الفلسطينيين، على أن تقوم «إسرائيل» بضم مناطق وتجمعات الاستيطان اليهودي الرئيسية في الضفة، ومن ضمنها تلك القائمة في محيط منطقة القدس[١٦].

ثانيًا: المسيرة التفاوضية حول القدس

(أ) القدس في مفاوضات كامب ديفيد (١٩٧٨).

(ب) القدس في اتفاقيات أوسلو.

(ج) القدس في معاهدة وادي عربة ١٩٩٤.

(د) «القدس» في مفاوضات كامب ديفيد ـ ٢ عام ٢٠٠٠.

(هـ) «القدس» في «وثيقة جنيف».. ديسمبر ٢٠٠٣م.

● (أ) القدس في مفاوضات كامب ديفيد (١٩٧٨)

بدأت القدس تأخذ خصوصية معيَّنة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، منذ صدور قرار التقسيم رقم ١٨١، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧، الذي اقترح تقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، وهو أول قرار دولي يصدر عن الأمم المتحدة، يتناول القضية الفلسطينية. وعالج الجزء الثالث من القرار قضية القدس، وجعل منها كيانا منفصلاً (Corpus Sepratum)، خاضعًا لنظام دولي خاص، وتابعًا لإدارة الأمم المتحدة، وعين مجلس وصاية دوليا، ليقوم بأعمال السلطة الإدارية، نيابة عن الأمم المتحدة. وقدم مجلس الوصاية مشروعًا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٣/ ٤/ ١٩٥٠، من أجل إدارة شؤون الأماكن المقدسة، التي أصبحت تحت السيادة الجماعية للأمم المتحدة، ويقوم بإدارتها مندوب تابع للمنظمة الدولية، ويساعده مجلس تشريعي، مكوَّن من ٤٠ عضوًا، لمدة ٣ سنوات[١٧].

لم تحصل أي مفاوضات رسمية بين العرب وإسرائيل، قبل عام ١٩٦٧، لإيجاد تسوية بين الطرفين، وكان قرار التقسيم، هو الفارقة الوحيدة، في هذا الشأن، إذا ما اعتبر في أحد وجوهه قرارًا أمميًّا بفتح باب التفاوض[١٨].

أثيرت قضية القدس في «مفاوضات كامب ديفيد» المصرية ـ الإسرائيلية بمداخلة أمريكية قوية في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٨، وقد استهدف الطرفان، وخاصة المصري، التوصل إلى مبادئ عامة لحل القضية، ضمن ما عرف بالشق الفلسطيني من المفاوضات.

طرحت مصر أن تنسحب «إسرائيل» من القدس إلى حدود الهدنة لعام ١٩٤٩، وفقًا لمبدأ عدم جواز احتلال الأرض بالقوة، وتعاد القدس الشرقية إلى السيادة العربية، على أن يقام مجلس بلدي مشترك من عدد متساوٍ من الفلسطينيين والإسرائيليين. بذلك وافقت مصر على ألا يؤدي الانسحاب الإسرائيلي لإعادة تقسيم المدينة، وشفعت ذلك بعرض ترتيبات خاصة للأماكن المقدسة، وكفالة حرية المرور إليها، وضرورة التعبير عن السيادة الإسلامية عليها بشكل بارز، كرفع الأعلام مثلاً[١٩].

من جانبها، رفضت «إسرائيل» المطلب المصري، معلنةً بأن القدس الموحدة، تحت السيادة الإسرائيلية، غير قابلة للتفاوض، ومضت إلى أن أقصى ما توافق عليه هو ضمان حرية العبادة، والزيارة، بالنسبة لأصحاب الديانات المختلفة.

كمحاولة للتوفيق، تقدمت الولايات المتحدة بصيغ عائمة، غير محددة، تركز على حرية العبادة، والتنقل في القدس، وخضوع الأماكن المقدسة فيها إلى كل المعنيين، عن طريق ممثلين لهم، ولم تتطرق واشنطن إلى مسائل السيادة، والمصير النهائي للمدينة، وكان هذا الموقف قريبًا من الطرح الإسرائيلي، وقد رفضته مصر.

انتهى المفاوضون في كامب ديفيد إلى صيغة «اللاتسوية» بالنسبة لمصير المدينة، واستُعيض عن الاتفاق بتبادل الرسائل بين الأطراف الثلاثة حول القدس. فقد أرسل الرئيس المصري رسالة إلى نظيره الأمريكي، في ١٧/ ٩/ ١٩٧٨، كرر فيها موقف مصر من المدينة، وجاءت الرسالة بما نصه: «تعتبر مصر أن القدس العربية هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية، ويجب إعادة الحقوق العربية، والتاريخية، والشرعية على المدينة، وذلك بتطبيق قرارات مجلس الأمن (٢٤٢، ٢٦٧)، فيما يتعلق بالقدس، بما يكفل لجميع الشعوب حرية الوصول إلى المدينة، وممارسة شعائرهم، وأن إدارة الأماكن المقدسة لكل ديانة يمكن أن توضع تحت إدارة ممثليها، وسلطتهم».

رد رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن برسالة إلى الرئيس الأمريكي، جاء فيها ما نصه: «إن الحكومة الإسرائيلية تؤكد أن القدس هي مدينة واحدة، غير قابلة للتقسيم، وهي عاصمة دولة إسرائيل الخالدة»[٢٠].

جاء رد الرئيس الأمريكي على الرسالتين، فيما يشبه «علم الوصول» حيث جاء على النحو التالي[٢١]:

١ـ القدس جزء من الضفة الغربية، ويجب احترام الحقوق العربية التاريخية فيها.

٢ـ يجب أن تكون القدس تحت السيطرة والسيادة العربيين، في مفاوضات سياسية مستقبلية.

٣ـ من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءًا من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

٤ـ يجب تطبيق القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، الخاصة بقضية القدس مثل القرارات ٢٤٢ و٢٦٧، والتي تعتبر كافة الإجراءات التي اتخذتها «إسرائيل» لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قانونية، ويجب إبطال آثارها.

٥ـ يجب أن تتوفر لكل الشعوب حرية الوصول إلى القدس، وممارسة الشعائر الدينية، وحق زيارة الأماكن المقدسة، بدون أي شكل من أشكال التمييز.

٦ـ يجب وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إشراف وإدارة ممثل الدين.

من الناحية القانونية، ليس لهذه الرسائل طبيعة إلزامية، ولا تعبِّر عن أي اتفاق سياسي، وبدا فيها استهتار بالشرعية الدولية تجاه القدس، ومن اللافت أنها طرحت القضية بالاقتصار على شرقي المدينة، المحتل ١٩٦٧، بينما نظرت إلى القسم المحتل منذ ١٩٤٨، وكأن الأمر قد تقادم عليه، وهو ما يخالف حقيقة الوضع القانوني والسياسي للقضية.

لأن اتفاقات كامب ديفيد لم تتعرض للقدس في الشق الفلسطيني منها، فقد أصرت مصر على تناول مستقبل المدينة، فيما عرف «بمفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني» (بين آيار/ مايو ١٩٧٩، وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١)، وأكدت بأن شرقي القدس أرض محتلة، منذ عام ١٩٦٧، ينطبق عليها القرار رقم ٢٤٢، وعرضت، بإصرار، أن تكون القدس مقر سلطة الحكم الذاتي المقترحة، ورفضت، مجددًا، الموقف الإسرائيلي، الذي يطالب السيادة على القدس الموحدة.

إلا أن «إسرائيل» لم تغير موقفها، الذي أعلنته في كامب ديفيد، فتم تأجيل قضية القدس إلى إشعار آخر[٢٢].

● **(ب) القدس في اتفاق أوسلو:**

غابت القدس عن رسائل الدعوة إلى «مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط»، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، ولم تتعرض لها كلمات رُعاة المؤتمر، وأصرت «إسرائيل» على رفض مشاركين من القدس، في إطار الوفد الأردني ـ الفلسطيني المفاوض، وكذا في أية ترتيبات محتملة للقضية الفلسطينية.

لطمأنة الجانب الفلسطيني، بعثت الدبلوماسية الأمريكية برسالة إلى «منظمة التحرير الفلسطينية» مفادها: «إن كل ما يفعله الفلسطينيون، في هذه المرحلة، لن يؤثر في مطالبهم إزاء القدس الشرقية. ومن حق سكان القدس المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية». لهذا تم تأجيل النظر في قضية القدس، مرة أخرى.

في مفاوضات واشنطن الفلسطينية ـ الإسرائيلية (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ ـ آب/ أغسطس ١٩٩٣)، عبَّر الوفد الفلسطيني (برئاسة حيدر عبد الشافي) عن رغبته في فتح ملف القدس عاجلًا؛ لأن «إسرائيل» مستمرة في سياسة الاستيطان بالمدينة، وفرض الأمر الواقع عليها، وقد لا يجد الفلسطينيون ما يفاوضون عليه، مستقبلًا، ودفع الوفد بأن القدس الشرقية تنطبق عليها ولاية الحكم الذاتي الانتقالي، بل هي المقر المزمع لهذه الولاية. غير أن المفاوض الإسرائيلي رفض هذا الطرح، وتمسك بمواقفه التقليدية من وحدة المدينة، ورفض أي مظهر سيادي فلسطيني عليها، كما لم يتعهد بوقف عمليات الاستيطان فيها، مؤكدًا أنها العاصمة الموحدة الأبدية «لإسرائيل»[٢٣].

يعتبر «اتفاق» أوسلو ـ ١ أو «اتفاق إعلان المبادئ»، الموقع، في واشنطن، في ١٣ سبتمبر/ أيلول من العام ١٩٩٣م، هو الخطوة الأولى على طريق التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية، وهو الأساس القانوني والسياسي لكل ما تلاه من اتفاقيات، ومذكرات لاحقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وقام بالتوقيع عليه كل من محمود عباس «أبو مازن»، الذي كان في ذلك الوقت، يشغل منصب سكرتير اللجنة التنفيذية لـ «منظمة التحرير الفلسطينية» كممثل للشعب الفلسطيني، وشيمون بيريز الذي كان يشغل في ذلك الحين منصب وزير الخارجية في حكومة إسحاق رابين العمالية الثانية، ممثلًا عن «إسرائيل» وبحضور وزيريْ خارجية كل من الولايات المتحدة وارين كريستوفر، وروسيا أيضا، أندريه كوزيريف[٢٤].

فيما يتصل بملف «القدس» فقد نصت المادة الخامسة من هذا الاتفاق على أن تبدأ فترة انتقالية من خمس سنوات، فور الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وأن تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين إسرائيل وبين ممثلي الشعب الفلسطيني، في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، وأوضحت هذه المادة، أيضًا أن هذه المفاوضات سوف تغطي مجموعة من الموضوعات والقضايا الخلافية بين الجانبين وهي تحديدًا: «القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين» ثم ما أسماه الاتفاق بـ «وسائل أخرى، ذات اهتمام مشترك».. وفي هذا الإطار أكدت هذه المادة اتفاق الطرفين على ألا تجحف أو تخل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

أما الفقرة الأولى رقم (١) من الملحق الأول لاتفاق أوسلو ـ ١ وعنوانه «بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها»، فقد نصت على الآتي، فيما يتصل بـ «القدس»: «على أن يكون لفلسطينيي القدس الذين يعيشون فيها، الحق في المشاركة في العملية الانتخابية، وفقًا لاتفاق بين الطرفين».

نلاحظ على «اتفاق أوسلو» ما يلي[٢٥]:

١ـ إنه كان ذلك بمثابة أول تراجع إسرائيلي عن مبدأ «القدس عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل»، حيث إن المادة الخامسة أكدت على اعتراف إسرائيلي ضمني بوجود مشكلة ما حول المدينة، تستحق التفاوض عليها ووضعت (القدس) في هذا الإطار، ضمن مفاوضات الوضع النهائي الأخرى، كاللاجئين، والمستوطنات.

٢ـ تغافل عن الكثير من الأمور، والحقائق السياسية، ومنها على ـ سبيل المثال ـ أن «القدس» المعنية في هذا الاتفاق هي «القدس الشرقية»، تحديدًا، بما فيها «البلدة القديمة»، وليست «القدس» «المدينة الكاملة»، حيث استولت العصابات الصهيونية على الشطر الغربي، أو القسم الجديد من المدينة، في حرب عام ١٩٤٨، وخرجت من المفاوضات بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، خاصة وأن منطلقات «عملية السلام في الشرق الأوسط» بما فيها عملية أوسلو تدور حول مرجعيات دولية أولية، هي قرارات «مجلس الأمن الدولي» أرقام «٢٤٢» لعام ١٩٦٧، و«٣٣٨» و«٣٣٩» لعام ١٩٧٣، وهي القرارات المتعلقة، أساسًا بقضية الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها، في حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

٣ـ تأجيل موضوع القدس، وآلية البت فيه، إلى مفاوضات الحل النهائي، وذلك إلى جانب مواضيع وملفات حساسة أخرى كالمستوطنات، واللاجئين والترتيبات الأمنية والحدود، وكان من المفروض أن يبدأ البحث فيها حسب اتفاقيات أوسلو، في مطلع السنة الثالثة من بدء الاتفاقية الانتقالية للحكم الذاتي (أي في عام ١٩٩٦) إلا أن ذلك لم يحدث، ودخلت في نفق التسويف، المبرمج والمستمر، الذي يخدم إسرائيل في تهويدها للقدس، وقيامها بتثبيت السيادة عليها، عبر الحفريات، ومصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، وشق الطرق الالتفافية، وتضييق الخناق على المؤسسات الفلسطينية العاملة في القدس، وفصل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية، ومنع دخولها إلا بتصريح، وحظر ممارسة أي نشاطات جماهيرية فلسطينية، أو فتح مكاتب إلا بموافقة مسبقة بإذن خاص من الحكومة الإسرائيلية، بشكل أجرأ، فاقت إجراءات التهويد التي كانت قائمة قبل اتفاقات أوسلو؛ لأن «إسرائيل» وجدت في هذا الاتفاق فرصة كبيرة، ومظلة غير مسبوقة، لمتابعة ممارساتها التهويدية بكل طمأنينة.

● **(ج) القدس في معاهدة وادي عربة (١٩٩٤)**

توصل المفاوضان الأردني والإسرائيلي في واشنطن، في ٢٥ من تموز/ يوليو ١٩٩٤، إلى ما سمي «إعلان مبادئ للتسوية»، تضمن الحديث عن «دور خاص للأردن تجاه المقدسات، عند تسوية الوضع النهائي للقدس». وهو الأمر الذي اعترض عليه الجانب الفلسطيني، محتجًا، باعتباره يتعارض والولاية الفلسطينية على هذه القضية، وقد يؤدي إلى التضارب، وإثارة الإحن، بين السياستين، الأردنية والفلسطينية، كما أنه يتعارض، ونص إعلان المبادئ (أوسلو ١٩٩٣) بين «منظمة التحرير الفلسطينية»، وإسرائيل حول القدس.

انتهت المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية إلى توقيع وثيقة للسلام، عرفت بـ «معاهدة وادي عربة»، في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، وتطرقت إلى القدس بوضوح، وذلك في الفقرة الثانية من المادة التاسعة التي نصت على[٢٦]:

١ ـ سيمنح كل طرف لمواطني الطرف الآخر حرية دخول الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

٢ ـ وفي هذا الخصوص، وبما يتماشى مع «إعلان واشنطن»، تحترم «إسرائيل» الدور الحالي للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة، في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي، ستولي «إسرائيل» أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.

رغم أن «إسرائيل» بررت هذا النص بأن الأردن تمكن من رعاية الأماكن المقدسة الإسلامية لسنوات طويلة، فإنها سعت لإثارة الخلافات بين الطرفين، الأردني والفلسطيني، وبالفعل صدر بيان عن «منظمة التحرير الفلسطينية»، نص على أن «يعتبر هذا البند انتهاكًا صريحًا، من قبل (إسرائيل)، وليس من حقها إعطاء أي تعهد، أو التزام بشأن أراض متنازع عليها، ومؤجلة لمرحلة التفاوض النهائي، وأن من شأن ذلك أن يضعف من الموقف التفاوضي الفلسطيني، خلال المفاوضات المتوقعة، حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة».

رد الأردن على ذلك في بيان رسمي، في ٢٨/ ٧/ ١٩٩٤ جاء فيه: «لم تر الحكومة الأردنية أي تناقض بين استرجاع السيادة السياسية على القدس العربية من خلال المفاوضات الإسرائيلية، وبين استمرار الأردن القيام بدوره في ممارسته لولايته الدينية على المقدسات الإسلامية في القدس»[٢٧].

● **(د) «القدس» في مفاوضات كامب ديفيد ـ ٢ (٢٠٠٠)**

جاءت هذه المفاوضات، التي جرت في منتجع كامب ديفيد بالولايات المتحدة، في شهر يوليو/ تموز ٢٠٠٠، في ظل أجواء مهيأة لتعاط جديد مع القضية الفلسطينية، واستحقاقات عملية التسوية في الشرق الأوسط، بعد تبدل القيادة الليكودية في «إسرائيل»، ومجيء حكومة عمل جديدة بقيادة الجنرال إيهود باراك، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، في مقابل قيادة أمريكية ديمقراطية، مثلها الرئيس الأمريكي، بيل كلينتون، والذي طرحت إدارته مجموعة من الأفكار الجديدة، حول الأوضاع الدولية وقضية السلام العالمي، مع تمهيد فوزه بفترة رئاسية ثانية، لتحرره، إلى حد كبير، من سطوة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة[٢٨].

في هذا السياق، دعا كلينتون كلًّا من رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود باراك إلى قمة في كامب ديفيد، لإجراء سلسلة من المفاوضات، عرفت باسم مفاوضات «كامب ديفيد ـ ٢». وتمسك عرفات بقرارات الشرعية الدولية، لا سيما فيما يتصل بملفيْ «القدس» و«اللاجئين»، وعلى رأسها القرار «٢٤٢»، ومرجعيتيْ مؤتمر مدريد (١٩٩١م)، وأوسلو[٢٩].

من جانبه، سعى كلينتون لدى الحكومات العربية، للضغط على عرفات، من أجل قبول عرض باراك، الذي وصفه كلينتون بالتاريخي، والذي يتمثل في إعادة نحو ٩٦٪ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، باستثناء «القدس»، وتجمعات استيطانية كبيرة، مع إعادة اللاجئين إلى أراضي الـ٦٧، التي ستقام عليها «دولة فلسطينية»، في وقت لاحق، على أن تستبدل أبو ديس بالقدس، والتي يمكن أن تكون ـ من وجهة نظر باراك ـ عاصمة للدولة الفلسطينية. إلا أن الدول العربية رفضت هذا العرض، كون «القدس» و«اللاجئين» حقوق فلسطينية مصنَّفة، طبقًا للقانون الدولي، ومواثيق الأمم المتحدة، على أنها «حقوق لا تسقط بالتقادم، ولا يمكن التصرف فيها»، أي لا يمكن

لأي طرف التنازل عنها، لحساب طرف آخر، دون توقيعات، وموافقات كاملة، من أصحاب الشأن، فردًا فردًا، وليس حتى لممثلين عنهم؛ ولذلك لم يملك عرفات السلطة القانونية، ولا السياسية، للتوقيع على اتفاق مع باراك، في ذلك الوقت، يتنازل بمقتضاه عن الحقوق الفلسطينية في «القدس»، وحق عودة اللاجئين، حتى لو أراد عرفات ذلك.

بعد فشل عرض باراك، قدم كلينتون مقترحات، ابتعدت كثيرًا عن مجال الشرعية الدولية، ومحدداتها في المفاوضات، بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، سواءً فيما يتصل بملف «القدس»، أو بعموم ملفات القضية الفلسطينية، على النحو التالي[٣٠]:

١ ـ أخذت المقترحات بأسلوب التجهيل عند ذكر «الدولة الفلسطينية»، بعدم ذكر أداة التعريف (الـ)، والتي تعيد إلى الذاكرة الالتباس الشهير، الذي جرى في التفسير العربي والرؤية الإسرائيلية، بين النصين، الإنجليزي والفرنسي، لقرار «مجلس الأمن الدولي» رقم «٢٤٢»، والمتعلق بمسألة الانسحاب من (الـ) «أراضي» (الـ) «محتلة» عام ١٩٦٧م، وفيما تمسك العرب بالنص الفرنسي للقرار، الذي نص على الانسحاب الإسرائيلي من «الأراضي المحتلة»، تمسكت «إسرائيل» بالنص الإنجليزي، الذي يقول من «أراضٍ احتُلت» عام ١٩٦٧م. وفي مقترحات كلينتون، هناك نص يقول «قيام دولة فلسطينية، ذات سيادة قابلة للتطبيق، تضع في الاعتبار متطلبات الأمن الإسرائيلية، والحقائق السكانية»، مع عدم النظر، تمامًا، لمتطلبات الأمن الفلسطيني، أو توضيح قاطع ومحدد لمفهوم «الحقائق السكانية»، وهل هي التي أفرزتها سياسات «التهويد»، وأعمال الاقتلاع، والطرد المتواصلة، من جانب الدولة الصهيونية للأهالي الفلسطينيين، أم للحقائق التي نصت عليها الشرعية الدولية، ممثلة في «قانون العودة»، و«اتفاقيات جنيف» الأربع، الموقعة عام ١٩٤٩م. وحتى عندما تتحدث مقترحات الرئيس الأمريكي عن «دولة فلسطينية»، فإن مكوناتها، طبقًا للمقترحات، «قطاع غزة»، و«معظم» أراضي الضفة الغربية، وهي عبارة مضللة، تحتمل الكثير من التفسيرات، وتفتح المجال أمام «إسرائيل»، للاستيلاء على أراض مهمة، لها في الضفة، كـ «القدس» والمستوطنات الكبرى، مع مبادلة بعض الأراضي بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، مراعاة للاعتبارات السكانية.

٢ ـ رغم أن المقترحات الأمريكية أقرت بحساسية قضية القدس، فإنها انحازت للطرف الإسرائيلي، على حساب الطرف الفلسطيني، حيث نصَّت على:

ـ أن تكون «القدس» مدينة مفتوحة، غير مقسَّمة، يتمتع فيها الجميع بحرية التنقل، والعبادات، وأن تضم عاصمتيْ دولتي فلسطين و«إسرائيل»، المعترف بهما، دوليًا.

ـ يجب أن يصبح كل ما هو عربي فلسطينيًا.

ـ وبمثل ما ينبغي أن يكون كل ما هو يهودي إسرائيليًا، وهذا يسمح بـ «قدس» يهودية أكبر، وتنبض بالحياة، أكثر من أي وقت مضى في التاريخ.

ـ ما هو مقدس للجانبين يتطلب رعاية خاصة، لتلبية احتياجات الكل، ولن يدوم اتفاق سلام، ما لم يتم مراعاة المشاعر، والمعتقدات الدينية، واحترامها، واحترام مقدسات المسلمين، والمسيحيين، واليهود، في المدينة المقدسة.

٣ـ ثمة مغالطة سياسية وقانونية كبرى في مقترحات «كلينتون»، وهي أنها تفترض بأن «القدس» معترف بها، دوليًّا، كعاصمة «لإسرائيل»، وهو ما يخالف الحقيقة، حيث إن كل الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل»، تضع سفاراتها في «تل أبيب»، وليس في «القدس»، باستثناء دولتيْ السلفادور، وكوستاريكا[٣١].

● (هـ) «القدس» في «وثيقة جنيف» (ديسمبر/ كانون الأول (٢٠٠٣م)

جاءت هذه الوثيقة ثمرة لمفاوضات استمرت ثلاث سنوات، بين كل من وزير الإعلام الفلسطيني، في ذلك الوقت، ياسر عبد ربه، ووزير العدل الإسرائيلي الأسبق، يوسي بيلين، وعضو «الكنيست» الإسرائيلي، ورئيس حركة «ميريتس» اليسارية، شريك الائتلاف الحاكم السابق لحزب «العمل»، وطُرحت، وجرى التوقيع عليها، بحضور عدد كبير من الشخصيات الدولية، لتتواكب مع «خارطة الطريق» الأمريكية، التي جرى طرحها، في وقت سبق الإعلان عن «وثيقة جنيف»، بفترة وجيزة.

ونصت هذه الوثيقة على إنهاء الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وإحلال السلام بين الطرفين، وإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية وكاملة، بين «دولتي» «إسرائيل» وفلسطين. ووضعت هذه الوثيقة غير الرسمية برنامجًا زمنيًّا لتسوية النزاع بين الجانبين، وعلى أن تشكل بديلًا لقرارات الأمم المتحدة، ذات الصلة بالصراع، في حال إقرارها، رسميًّا، من جانب الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية.

فيما يتعلق بالقدس، نصت الوثيقة على مايلي [٣٢] :

١ـ أن تحتفظ كلا الدولتين، الفلسطينية والإسرائيلية، بعاصمتيهما في «القدس»، كل في المنطقة التي يسيطر عليها، أي سيطرة الجانب الإسرائيلي على «القدس الغربية»، وتصبح عاصمة رسمية لدولة «إسرائيل»، مع سيطرة فلسطينية كاملة بالمقابل، على «القدس العتيقة»، أو «القدس الشرقية»، باستثناء الحي اليهودي، وحائط البراق ـ جاء في الوثيقة أن اسمه «حائط المبكى»! ـ مع سيطرة فلسطينية كاملة على المسجد الأقصى، على أن تكون حرية الوصول إليه مكفولة للجميع، تحت إشراف قوة دولية للمراقبة.

٢ـ يمنع اليهود، تمامًا، من الصلاة في المسجد الأقصى، وتمنع جميع الحفائر الأثرية فيه، ويتخذ الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، كافة الإجراءات التي من شأنها أن تسهِّل وصول اليهود إلى مزاراتهم الدينية المقدسة ومنها «بئر راحيل»، في بيت لحم ومقبرة «إبراهيم» في الخليل.

٣ـ تحتفظ «إسرائيل» بحق تمركز قوات أمنية في تكتل مستوطنات «جوش عتصيون»، بجنوب الضفة الغربية، والمستوطنات الواقعة في ضواحي «القدس»، مع انتقال السيادة إلى الجانب الفلسطيني في مستوطنات «آرييل وعفرات، وجبل أبى غنيم (هارحوماه) [٣٣] .

واضح أن الوثيقة غامضة ومطاطة، فقد حلت قضية القدس على أساس أن الحي اليهودي لليهود، والحي العربي للعرب، وأن الحرم القدسي يبقى تحت السيادة الفلسطينية، مع إبقاء (حائط المبكى) تحت السيادة (الإسرائيلية). أما المدينة القديمة، فتبقى في إطار دولي. لكن لم تشرح الوثيقة ماذا تعني ببقاء المدينة القديمة في إطار دولي؟! فهل تعني الوثيقة ما ورد في قرار التقسيم، الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ برقم ١٨١

والذي جعل مدينة القدس كيانًا منفصلًا خاضعًا لنظام دولي خاص؟! أم هل تعني بأن القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل وفق قرار الكنيست؟! أم أنها عاصمة لفلسطين و«إسرائيل» معًا؟! بيد أن الوثيقة قسمت المدينة إلى حيين عربي ويهودي، دون أن تشير إلى الانسحاب من المدينة العربية التي احتلتها «إسرائيل» في حرب ١٩٦٧، خاصة وأن الطرف الإسرائيلي لم يكن، في يوم من الأيام، جادًّا في الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، حتى الآن[٣٤].

تنطوي الوثيقة، أيضًا، على مخاطر عدة، وعلى رأسها التنازل عن القدس، كعاصمة للدولة الفلسطينية، والموافقة على اقتسام المقدسات الدينية، وخصوصًا في المسجد الأقصى المبارك، أي التنازل عن جزء من المقدسات الإسلامية والمسيحية، بدعوى الشراكة، والتفاهم بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي[٣٥].

* * *

خاتمة

من الواضح أن الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، لا يملكان القدرة على حسم نتائج التفاوض حول القدس، وأن عملية السلام والاتفاقات التي وقعتها كل من مصر والأردن وقيادة م. ت. ف لم تتمكن من تحقيق أي نوع من الحماية للأقصى والقدس، بل شجعت إسرائيل على مزيد من التهويد، وإحكام السيطرة، الأمر الذي ترتب عليه عدم حدوث تقدم جوهري في هذا الملف المصيري ومن المتوقع ألا يشهد تحسنًا، أو أن يتم حسمه، في السنوات القليلة المقبلة، في ظل الفجوة الواسعة خاصة بين الموقفين، الفلسطيني والإسرائيلي، إذ تصر «إسرائيل» على الاستمرار في تهويد القدس الشرقية، واعتبار القدس موحدة تحت سيادتها، ورفض التفاوض على التراجع عن ضم القدس الشرقية إليها، ولم تتجاوز الرؤية الإسرائيلية فكرة القبول بعاصمة فلسطينية تقوم على بلدة أبو ديس، القريبة من القدس، أي أن تكون هذه البلدة هي القدس البديلة.

تتحدث إسرائيل، اليوم، عن «القدس الكبرى» و«القدس العظمى»، التي تضم قطاع غوش عتصيون بين بيت لحم والخليل جنوبًا، ومعاليه أدوميم «الخان الأحمر» شمالًا، ومستوطنة بيت شيمش غربًا.

إن خريطة «القدس العظمى» ـ وفقًا لصحيفة يديعوت أحرونوت ـ تشمل دائرة قطرها ٢٣ كيلو متر، أي حوالي ١٢٪ من مساحة الضفة الغربية. علمًا بأن مساحة القدس الغربية، التي كانت «إسرائيل» تسيطر عليها، قبل عام ١٩٦٧، بلغت ٢٨ ألف دونم، وأصبحت بعد ضم ومصادرة الأراضي في القدس الشرقية، ٧٢ ألف دونم. كما قامت «إسرائيل»، منذ اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣، بمصادرة ٢٦٣٨٢ فدانًا من الأراضي الفلسطينية، تحت ذريعة (مناطق عسكرية مغلقة)، و٤٢٩٥ فدانًا، لتوسيع المستوطنات، و٢٩٨٤ فدانًا، لشق شوارع للمستوطنات، و٢٩٥٠ فدانا كمحميات طبيعية. وهذا يعني أن ٧٩٪ من الأراضي فيما يسمى (القدس العظمى) أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية. لذا تستند إسرائيل في تصلبها في المفاوضات إلى قوة موقفها الناتج عن التغييرات التي فرضتها منذ عام ١٩٦٧ على القدس، خاصة المستوطنات المتداخلة مع التجمعات السكانية الفلسطينية، ونجاحها في تهويد القدس، وإزالة الطابع العربي عن القدس الشرقية إلى حد بعيد.

أما السلطة الفلسطينية فلا تزال تتمسك بكون القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وتقترح بأن تكون القدس مفتوحة، تحتوي على عاصمتين، واحدة للفلسطينيين والأخرى للإسرائيليين، مع إجراء ترتيبات خاصة بالأماكن المقدسة. ويستند المفاوض الفلسطيني إلى القانون الدولي وعدم اعتراف المجتمع الدولي بالتغييرات التي قامت بها «إسرائيل» في القدس، ولا في اعتبار القدس عاصمة موحدة «لإسرائيل».

من هنا باتت الحاجة ملحة لكي تتوحد الجهود الفلسطينية والعربية والإسلامية الشعبية منها والرسمية، من أجل الحفاظ على مدينة القدس من التهويد وطمس الهوية والمعالم من خلال التحرك أمام المحافل الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، للتأكيد على المركز القانوني للقدس كما جاء في قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر عام ١٩٨٠، وألزم الدول بعدم نقل بعثاتها من تل أبيب إلى القدس، وتوفير الدعم المالي اللازم لدعم صمود سكان القدس خاصة، وترميم الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية حفاظًا عليها من العبث الإسرائيلي، وتخصيص مساحة كافية على الفضائيات العربية والإسلامية، وبجميع اللغات العالمية الحية موجهة الرأي العام العالمي للحديث عن أهمية القدس ومكانتها، خاصة أنها ستلعب دورًا رئيسيًّا في شرعية فلسطين، لا في نظر الفلسطينيين، وحدهم، بل كذلك في نظر العرب والمسلمين، عمومًا. ذلك أن قيام دولة فلسطينية جديدة ليس لها وجود سيادي قادر على الحياة في القدس، سوف يفتقر، مؤكدًا، للشرعية الأساسية للدولة، في نظر شعبها.

* * *

هوامش الفص السادس:

(١) الدكتور محمد أحمد جميعان ، **القدس بين «مشاريع السلام» وحتمية التحرير**، مركز الشرق العربي للحضارة، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٨ .

(٢) **المصدر نفسه.**

(٣) **يديعوت أحرونوت**، ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٠.

(٤) محمد عبد العاطي، قضايا الحل النهائي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، **الجزيرة نت** للدراسات والبحوث، يناير / كانون الثاني ٢٠٠٨.

(٥) جلال الدين عز الدين علي، القدس في الإدراك الإسرائيلي، **إسلام أون لاين**، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٠.

(٦) **هآرتس**، ٩/ ١٠/ ٢٠٠٧.

(٧) د. مهدي عبد الهادي، القدس ... رؤية مستقبلية ، **القدس**، مارس/ آذار ٢٠٠٧.

(٨) **جميعان، مصدر سبق ذكره.**

(٩) **المصدر نفسه.**

(١٠) **الشرق الأوسط** (لندن)، ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٠.

(١١) المشروعات العربية: مشروعات التسوية العربية للقضية الفلسطينية..نظرة نقدية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، **أخبار الخليج**، ٩/ ٢/ ٢٠٠٤.

(١٢) نصير عاروري، الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس، تحرير صالح عبد الجواد، **نحو إستراتيجية فلسطينية تجاه القدس** (جامعة بير زيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، ١٩٤٨، ص ٨١ـ٨٤.

(١٣) **الشرق الأوسط**، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٨.

(١٤) أحمد صدقي الدجاني، **القدس في خطر**، القاهرة، مركز الإعلام العربي، ٢٠٠١، ص ٦٣.

(١٥) محمد شديد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية**، ترجمة كوكب الريس، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥، ص ٧٠ـ٧١.

(١٦) خلدون أبو السعود، **أثر الاحتلال «الإسرائيلي» وإقامة المستوطنات على وضع القدس وفقًا لأحكام القانون الدولي**، رام الله: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠١، ص ٢٤٨.

(١٧) د. أحمد سعيد نوفل، الصراع على القدس خلال خمسين عاما .. بين القرارات الدولية ومشاريع الحلول السياسية، **القدس أون لاين**. http: / /www.alqudsonline.com

(١٨) شفيق شقير، مسار التفاوض بعد حرب ٦٧، **الجزيرة نت**، ٤/ ٧/ ٢٠٠٦.

(١٩) د. محمد خالد الأزعر، القدس في معاهدات التسوية العربية ـ الإسرائيلية، **القدس أون لاين**. http: / /www.alqudsonline.com

(٢٠) **المصدر نفسه**.

(٢١) **قضية القدس بين الإرث التاريخي والجغرافيا السياسية**، منشورات الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، ٢٠٠٤.

(٢٢) الأزعر، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٣) خلدون أبو السعود، **أثر الاحتلال «الإسرائيلي» وإقامة المستوطنات على وضع القدس وفقًا لأحكام القانون الدولي**، رام الله: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠١، ص ٢٤٤ـ٢٥٠.

(٢٤) أحمد محمود التلاوي، القدس في مشروعات التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية، **القدس أون لاين**.

http: / /www.alqudsonline.com

(٢٥) جميعان، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٦) **قضية القدس بين الإرث التاريخي والجغرافيا السياسية**، منشورات الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، ٢٠٠٤، ص ١٣.

(٢٧) جميعان، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٨) خطاب مارتن أنديك أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، بتاريخ ١٨/ ٥/ ١٩٩٣، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ١٥، صيف ١٩٩٣، ص ٨٦.

(٢٩) دينيس روس، السلام المفقود، **الأيام** (رام الله)، ١١/ ١٠/ ٢٠٠٤.

(٣٠) جمال الباباء الأرض والمستوطنات والقدس في أفكار كلينتون، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، (غزة) السنة الأولى، العدد الأول، آذار (مارس) ٢٠٠١، ص ١٤.

(31) Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories, A Bimonthly publication of the Foundation for Middle East Peace, Volume 11, No. 7, Jan_Feb. 2001.

(٣٢) د. أحمد يوسف القرعي، مستقبل القدس من إعلان أوسلو إلى وثيقة جنيف، **السياسة الدولية**، (القاهرة)، العدد ١٥٥، يناير ٢٠٠٤، ص ١٢٤.

(٣٣) **الشرق الأوسط**، ١/ ١٢/ ٢٠٠٣.

(٣٤) د. هيثم الكيلاني، وثيقة جنيف والقدس، **الاتحاد** (أبو ظبي) ٧/ ١٢/ ٢٠٠٣.

(٣٥) القرعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٥.